

The Effect of Unemployment on Crime Rate in Jordan During the Period 2006-2024

Faiq Muhammad Alnugrush^{(1)*}

(1) Assistant Professor, College of Business, Al-al-Bayt University, Mafrq – Jordan..

Received: 4/3/2026

Accepted: 6/5/2026

Published: 30/9/2026

* **Corresponding Author:**

fmalnugrush@aabu.edu.jo

DOI:<https://doi.org/10.59759/business.v5i3.1971>

Abstract

This study aimed to investigate the impact of unemployment on the crime rate in Jordan by examining the effects of (the unemployment rate, economic growth, and the secondary school enrollment rate) on the crime rate in Jordan during the period (2006-2024). Both descriptive and analytical econometric approaches were employed, utilizing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) method.

The results of the Augmented Dickey-Fuller (ADF) and Phillips-Perron (PP) unit root tests indicated that the study variables are stationary at level $I(0)$ and at first difference $I(1)$. Furthermore, the estimation results of the study model revealed a positive and statistically significant impact of both (the unemployment rate and economic growth) on the crime

rate in Jordan, while a negative and statistically significant impact of the secondary school enrollment rate on the crime rate in Jordan was found.

The study recommended the establishment of a national emergency temporary employment program targeting high school and university graduates who have been unemployed for more than six (6) months, focusing on public benefit projects (such as afforestation, maintenance, infrastructure, and digital support for small enterprises). Such a program would immediately reduce the opportunity cost of crime, provide income and skills, and disrupt the extended periods of idle time that increase risks.

Keywords: Unemployment Rate, Crime Rate, Economic Growth, Secondary School Enrollment, Jordan, Autoregressive Distributed Lag (ARDL).

أثر البطالة على معدل الجريمة في الأردن خلال الفترة 2006-2024

فائق محمد النقرش⁽¹⁾

(1) أستاذ مساعد، كلية الأعمال، جامعة آل البيت، المفرق - الأردن.

ملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر البطالة على معدل الجريمة في الأردن من خلال بيان أثر كل من (معدل البطالة، النمو الاقتصادي ومعدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية) على معدل الجريمة في الأردن خلال الفترة (2006-2024)، وقد تم استخدام كل من المنهج الوصفي والقياسي التحليلي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

وأظهرت نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) سكون متغيرات الدراسة عند المستوى (0) وعند الفرق الأول (1)، كما أظهرت نتائج تقدير نموذج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من (معدل البطالة والنمو الاقتصادي) على معدل الجريمة في الأردن، ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية على معدل الجريمة في الأردن.

وأوصت الدراسة بالعمل على إنشاء برنامج وطني طارئ للتوظيف المؤقت يستهدف خريجي الثانوية والجامعات العاطلين لأكثر من (6) أشهر في مشاريع ذات منفعة عامة (تشجير، صيانة، بنية تحتية، دعم رقمي للمؤسسات الصغيرة)، مما يُخفض تكلفة الفرصة البديلة للجريمة فوراً، ويوفر دخلاً ومهارات، ويكسر فترة الفراغ الطويلة التي تزيد المخاطر.

الكلمات المفتاحية: معدل البطالة، النمو الاقتصادي، معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية، معدل الجريمة، الأردن، الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

المقدمة

تُعد قضية التفاعل بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من أبرز المحاور التي تشغل الباحثين وصناع القرار في المجتمعات المعاصرة. وفي قلب هذا التفاعل تقف العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية - متمثلة بمعدل البطالة، والنمو الاقتصادي، ومعدل الالتحاق بالمدارس - من جهة، ومعدل الجريمة من جهة أخرى، كأحد أبرز التحديات التي تواجه الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة.

في الأردن، كدولة توازن بين التحديات التنموية والاستقرار الاجتماعي، تبرز هذه العلاقة بشكل ملحوظ في الخطاب العام والبحثي، حيث تشير المؤشرات إلى تقلبات في سوق العمل تتزامن مع تحولات في أنماط الجريمة. إن طبيعة التأثير الذي تمارسه البطالة كظاهرة اقتصادية على السلوك الإجرامي لا يمكن فهمها بمعزل عن عاملين آخرين بالغ الأهمية، هما: النمو الاقتصادي (بوصفه مؤشراً على توسع الفرص وتوزيع الثروة)، ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (بوصفه أداة للاستثمار في رأس المال البشري والرقابة الاجتماعية غير المباشرة). فالنمو الاقتصادي قد يحد من الجريمة بتوسيع فرص العمل، أو قد يفاقمها إذا كان غير عادل ويخلق تفاوتاً. وبالمثل، فإن التعليم قد يقلل الجريمة برفع تكلفة الفرصة البديلة لها، أو يفشل في ذلك إذا لم يكن مرتبطاً بسوق العمل.

تكتسب هذه العلاقة الثلاثية الأبعاد أهمية خاصة في الأردن نظراً للهيكل السكاني الفتى، حيث يُشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، مما يجعل فرص العمل واستقرار الدخل والنفاد إلى التعليم الجيد عناصر محورية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. فالبطالة لا تعني مجرد فقدان مصدر الدخل، بل قد تتحول إلى حالة إحباط وقلق اجتماعي، خاصة عندما تطول فترتها وتتزامن مع ضغوط معيشية متزايدة. وفي المقابل، فإن النمو الاقتصادي إذا لم يكن شاملاً قد يولد شعوراً بالحرمان النسبي ويزيد الدافع للإجرام، في حين أن ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية يمكن أن يلعب دوراً وقائياً مهماً من خلال إشغال وقت الفراغ وتعزيز القيم الاجتماعية ورفع العوائد المستقبلية المتوقعة من العمل القانوني.

في مثل هذه البيئة، يمكن أن تتحول الجريمة من سلوك فردي شاذ إلى ظاهرة اجتماعية ترتبط بالظروف الاقتصادية والهيكلية، مما يستدعي فهماً أعمق للعوامل الوسيطة التي قد تربط بين غياب الفرص الاقتصادية، وطبيعة النمو، ومستوى التعليم، وارتفاع معدلات الانحراف الاجتماعي. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين كل من (معدل البطالة، النمو الاقتصادي ومعدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية) من جهة، ومعدل الجريمة في الأردن من جهة أخرى خلال الفترة (2006-2024)، عبر تحليل بيانات اقتصادية وأمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، سعياً لتقديم توصيات عملية قد تساعد في تصميم سياسات اقتصادية وأمنية وتعليمية أكثر تكاملاً وفعالية في مواجهة هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهمية النظرية والتطبيقية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والجريمة، فإن الأدبيات الاقتصادية تقدم نتائج متضاربة حول اتجاه وحجم هذه العلاقات، خاصة في الدول النامية. وفي حالة الأردن، تبرز إشكالية رئيسية تتمثل في: هل تؤثر كل من البطالة، النمو الاقتصادي، والتعليم الثانوي على معدل الجريمة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو اتجاه وحجم هذا التأثير في الأجلين القصير والطويل؟

وتتبع أهمية معالجة هذه المشكلة من ندرة الدراسات القياسية التي تناولت العلاقة التكاملية بين هذه المتغيرات في الأردن، وتضارب النتائج النظرية (البطالة تفترض عادةً علاقة طردية مع الجريمة، والنمو الاقتصادي علاقة عكسية، والتعليم علاقة عكسية)، والحاجة إلى أدلة كمية لدعم قرارات السياسات الاقتصادية والأمنية. لذلك، جاءت هذه الدراسة من أجل الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

• ما هو أثر البطالة على معدلات الجريمة في الأردن خلال الفترة 2006-2024؟

وينبثق عنها الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو أثر معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية على معدلات الجريمة في الأردن خلال الفترة 2006-2024؟
2. ما هو أثر النمو الاقتصادي على معدلات الجريمة في الأردن خلال الفترة 2006-2024؟

أهمية الدراسة

تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية والأردنية بدراسة تطبيقية تربط بين المتغيرات الاقتصادية (البطالة) والاجتماعية/الأمنية (الجريمة)، واختبار النظريات الاقتصادية والاجتماعية المفسرة للجريمة في بيئة مختلفة قد تتسم بخصوصيات ثقافية وديموغرافية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجانب الاجتماعي-الاقتصادي للأمن، مما يدعم التوجه نحو سياسات أمنية متكاملة تعالج الأسباب الجذرية وليس الأعراض فقط، وتقديم أدلة كمية يمكن أن تساعد صانعي السياسات في الحكومة ومؤسسات الدولة في فهم أحد المحركات المحتملة للجريمة.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان أثر البطالة على معدلات الجريمة في الأردن، بالإضافة إلى وجود أثر لكل من (معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية والنمو الاقتصادي) على معدلات الجريمة في الأردن خلال الفترة 2006-2024.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب التحليل الكمي القائم على دراسة العلاقات بين المتغيرات من خلال البيانات الثانوية الرسمية المنشورة في دائرة الإحصاءات العامة ومديرية الأمن العام والبنك الدولي من أجل بيان أثر البطالة على معدل الجريمة في الأردن خلال الفترة 2006-2024.

فرضيات الدراسة

قامت الدراسة باختبار الفرضية الرئيسية الآتية:

H₀₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل البطالة على معدل الجريمة في الأردن.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

H₀₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية على معدل الجريمة في الأردن.

H₀₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للنمو الاقتصادي على معدل الجريمة في الأردن.

الدراسات السابقة

يوجد عدد قليل من الدراسات السابقة التي قامت ببيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها معدل البطالة على معدل الجريمة في دول مختلفة، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات:

قام (Penelope et al., 2025) بدراسة هدفت إلى تقييم وتحليل أثر البطالة في تحفيز الجريمة في جنوب أفريقيا نظراً للزيادة المقلقة في بطالة الشباب، وارتباطها المفترض بالأنشطة الإجرامية، خاصة في المناطق الريفية أو النامية في جنوب أفريقيا. وقد اعتمدت الدراسة منهجية

بحثية مختلطة. استُخدمت العينة الهادفة والعينة العنقودية لاختيار المشاركين. واستخدم الباحثون المقابلات شبه المنظمة والاستبيانات لجمع البيانات. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر أنواع الجرائم شيوعاً بين الشباب في جنوب إفريقيا هي السطو والسرقه والاختلاس، وهي من الجرائم الشائعة المرتبطة بالبطالة. كما وتُعد البطالة والفقر وعدم المساواة من أبرز التحديات التي تواجه جنوب أفريقيا. وهناك ارتباط عام بين الفقر والبطالة والجريمة.

وهدف دراسة (Ghaffar, 2025) إلى توضيح العلاقة ما بين البطالة وجرائم الشوارع، كالسرقة والعنف وتعاطي المخدرات، في المناطق الحضرية في باكستان باستخدام المنهج البحثي الكمي لجمع بيانات أولية من (70) مستجيباً باستخدام استبيان، وتم تحليل البيانات باستخدام اختبار SPSS باستخدام اختبارات مربع كاي. وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن البطالة تُسهم في الضغوط الاقتصادية والإحباط وضعف الروابط الاجتماعية وزيادة احتمالية الوقوع ضحية لجرائم الشوارع، لا سيما بين الشباب.

وقام (مصلح، 2022) بدراسة هدفت إلى التعرف على أثر جائحة كورونا على الجريمة في الأردن خلال الفترة 2015-2020 باستخدام المنهج الوصفي، إذ أظهرت النتائج تباين أعداد أنماط الجرائم في الأردن بين الارتفاع والانخفاض، إذ ارتفعت بعض الجرائم بفعل جائحة كورونا والتي تضمنت (جرائم الضرب المُفضي إلى الموت، جرائم القتل من غير قصد، جرائم تزييف النقد، جرائم السرقة الجراحية، جرائم الشروع بالسرقة، جرائم الاحتيال، جرائم استثمار الوظيفة وجرائم المقاومة والاعتداء على الموظفين) بينما انخفضت أعداد بعض الجرائم والتي تمثلت في (جرائم الشروع بالقتل، جرائم القتل مع سبق الإصرار، جرائم القتل العمد، جرائم الإيذاء البليغ، جرائم التزييف الجنائي، جرائم السرقة الجنائية، جرائم سرقة السيارات، جرائم الرشوة والاختلاس).

وسعت دراسة (Jawadi et al., 2021) إلى توضيح ما إذ كانت البطالة المرتفعة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة من خلال بيان أثر كل من (معدل البطالة، النمو الاقتصادي والخوف من الهجرة) على معدلات الجريمة في غرنس والمملكة المتحدة خلال فترة الربع الأول لعام 1975 وحتى الربع الرابع لعام 2013 وخلال فترة الربع الأول لعام 1983 وحتى الربع الثاني لعام 2018 باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وأظهرت النتائج بأن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة خصوصاً في مراحل الانكماش الاقتصادي والخوف من الهجرة.

كما قام (دلکش، 2021) بدراسة سعت لبيان العلاقة بين معدلات الجريمة ومعدلات البطالة في إقليم كوردستان العراق باستخدام المنهج الوصفي، إذ توصلت الدراسة إلى أن معدلات البطالة تتأثر إيجاباً أو سلباً، فكلما استقرت الحالة الأمنية انخفضت معدلات البطالة وكثرت فرص العمل المتاحة وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي.

وهدف دراسة (Lundqvist, 2018) إلى بيان العلاقة بين البطالة والجريمة في السويد خلال الفترة 2007-2017 باستخدام بيانات لـ (3,190) مشاهدة موزعة على (290) بلدية باستخدام نموذج الأثر العشوائي (REM)، وأظهرت النتائج بأن البطالة أثر طردي ضعيف على جرائم العنف، بالإضافة إلى انعدام تأثير البطالة على جرائم الممتلكات، وهو ما يتعارض مع النظرية الجنائية السائدة.

كما وهدفت دراسة (فردي ورايس، 2017) إلى توضيح وبيان أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) من خلال بيان أثر كل من (معدل البطالة، النمو الاقتصادي، المستوى التعليمي وعدد السكان) على معدل الجريمة، إذ أظهرت النتائج وجود أثر طردي ذو دلالة معنوية لعدد السكان على معدل الجريمة في الجزائر، وعدم وجود أثر معنوي للمتغيرات المستقلة الأخرى على معدل الجريمة في الجزائر.

وجاءت دراسة (Ajimotokin et al., 2015) بهدف تحليل العلاقة ما بين البطالة ومعدل الجريمة في الولايات المتحدة لعام 2013 لـ (50) ولاية من خلال بيان أثر كل من (معدل البطالة، متوسط دخل الفرد السنوي، معدلات التخرج من المدارس الثانوية، عدد ضباط الشرطة ومعدلات الفقر) على كل من (جرائم العنف وجرائم الممتلكات) باستخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي لجميع المتغيرات المستقلة على كل من جرائم العنف وجرائم الممتلكات في الولايات المتحدة.

وتمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة السالفة الذكر في عدة جوانب جوهرية، مما يمنحها إضافة نوعية وأكاديمية واضحة في مجال تحليل العلاقة بين البطالة والجريمة، خاصة في السياق الأردني. ويمكن إبراز أوجه التميز في النقاط التالية:

1. تغطي الدراسة الحالية فترة زمنية طويلة وحديثة نسبياً (2006-2024)، تشمل فترات اقتصادية متنوعة في الأردن، بما في ذلك سنوات ما قبل الأزمة المالية العالمية وأثناءها

وبعدها، وصولاً إلى فترة التعافي من جائحة كورونا وما بعدها. هذا يختلف عن دراسة (مصلح، 2022) التي ركزت فقط على السنوات المحيطة بجائحة كورونا (2015-2020)، ودراسة (Jawadi et al., 2021) التي توقفت بياناتها في 2018، ودراسة (Lundqvist, 2018) التي انتهت في 2017.

2. التركيز على السياق المحلي الأردني: تقوم الدراسة بتحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في الأردن تحديداً، مما يوفر نتائج تطبيقية مباشرة للباحثين وصانعي السياسات الأردنيين. وهذا يختلف عن دراسة (Jawadi et al., 2021) التي ركزت على فرنسا والمملكة المتحدة، ودراسة (Ajimotokin, 2015) التي درست الولايات المتحدة، ودراسة (Lundqvist, 2018) التي درست السويد، ودراسة (دلکش، 2021) التي ركزت على إقليم كردستان العراق.

الإطار النظري

معدل البطالة

تُعد البطالة من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لا سيما في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، ويُعتبر التعريف الدقيق للبطالة خطوة منهجية أساسية لفهم أبعادها وقياس آثارها، تمهيداً لتقديم مقترحات علاجية قائمة على أدلة موضوعية. إذ عرف إبراهيم (2009) البطالة بأنها "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه".

وقام القريشي (2007) بتعريف البطالة بأنها "عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن العمل بشكل جدي".

كما عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين وباحثين لكنهم لا يجدونه، وذلك خلال فترة الاستناد، والمقصود بها الفترة التي تقاس بها البطالة سواء أسبوع أو أسبوعين (داود، 2020).

في ضوء التعاريف السابقة، يُمكن للباحث أن يُعرف البطالة بأنها الحالة التي يمر بها الفرد عندما يكون قادراً على العمل، راغباً فيه، وبيحث عنه بجدية ضمن القوى العاملة النشطة، ولكن دون أن يجد فرصة عمل مناسبة خلال فترة قياس محددة. وتشمل هذه الحالة كافة الأشخاص في سن العمل الذين لا يمارسون أي عمل بأجر أو لمصلحتهم الخاصة، سواء أكان ذلك بسبب عدم

توفر فرص العمل، أو عدم ملائمة المهارات، أو الظروف الاقتصادية والهيكلية المحيطة. ويوجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على معدل البطالة سلباً أو إيجاباً والتي يُمكن إيجازها بما يلي وفق ما ذكرها (دلکش، 2021):

1. الركود الاقتصادي: يؤدي إلى إغلاق المصانع وتسريح العمال.
2. العمالة الأجنبية: يستقدم أصحاب العمل عمالة أجنبية لأنها أرخص وأكثر انضباطاً، مما يقلل فرص العمل للمواطنين.
3. الكوارث الطبيعية والجوائح: مثل جائحة كورونا التي أدت إلى فقدان الكثيرين لوظائفهم.
4. التركيبة السكانية: المجتمعات ذات النسبة العالية من الأطفال أو كبار السن تُعاني من البطالة أكثر من المجتمعات الشابة.
5. العادات والتقاليد: في بعض المجتمعات تمنع عادات وتقاليد عمل المرأة، مما يهدر طاقة بشرية هائلة.
6. تشغيل الأطفال: يُشغل أصحاب العمل الأطفال بسبب أجورهم المنخفضة، مما يُساهم في زيادة البطالة بين البالغين.
7. عدم الاستقرار السياسي: مما يؤدي إلى توقف النشاط الاقتصادي وزيادة البطالة.
8. التشريعات والقوانين: القوانين التي لا تحمي حقوق العامل أو توفر الأمان الوظيفي تُساهم في زيادة البطالة.
9. اللاجئين: يمثلون عبئاً على سوق العمل في الدول المضيفة.

الجريمة

تُعتبر الجريمة أحد أكبر المشاكل التي تُعاني منها العديد من الدول نظراً لتأثيرها على الأمن الوطني والاقتصاد. ومن هنا، تعددت التعريفات ذات العلاقة بالجريمة، إذ عرف سليمان (1995) الجريمة من الناحية القانونية بأنها "إخلال بقاعدة قانونية ذات طابع جنائي تحظر سلوك معيناً إيجابياً أو سلبياً (عملاً أو امتناع عن عمل) وترتب لمن يقع منه الانتهاك إرادياً ومختاراً جزاءً جنائياً (عقوبة أم تدبيراً احترازياً)".

كما قام إبراهيم (2009) بتعريف الجريمة بأنها أي اعتداء على العقل أو الجسد أو الروح أو المال، وتشمل أي تجاوز للقواعد القانونية سواء أكانت تشريعات سماوية أو قوانين وضعية أو

عادات وتقاليد.

وتُعرف الجريمة أيضًا بأنها "كل فعل انتهك القيم الاجتماعية التي حددتها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يُجسد هذه القيم" (أحمد وبوصبيعات، 2021).

وفي ضوء التعريفات السابقة والمقاربة الشاملة للأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية، يُعرف الباحث الجريمة في هذا الدراسة بأنها سلوك إنساني متعمد ومنتهك للقواعد والقوانين المكتوبة (التشريعات الوضعية) أو غير المكتوبة (العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية الأساسية)، مما يشكل اعتداءً على الحقوق أو الممتلكات أو السلامة الجسدية أو النفسية للأفراد أو المجتمع، ويستوجب تبعاً لذلك جزاءً أو عقوبة محددة تهدف إلى ردع السلوك المخالف واستعادة التوازن الاجتماعي والأمني.

وتتعدد العوامل المؤدية للجريمة، ويُمكن تصنيفها إلى عدة أنواع كما ذكرت في دراسة (أحمد وبوصبيعات، 2021):

- 1- **العوامل الوراثية:** تركز بعض الدراسات على دور العوامل الوراثية والبيولوجية في ميل الفرد للانحراف، من خلال النظر إلى السمات الفسيولوجية أو النفسية المتوارثة.
- 2- **العوامل البيولوجية:** تربط بعض النظريات بين وجود خلل عضوي أو بيولوجي (مثل اضطرابات الغدد أو الصفات الجسدية المميزة) وبين السلوك الإجرامي.
- 3- **العوامل النفسية:** تشمل الاضطرابات النفسية والعقلية (كالعصاب، الذهان، اضطرابات الشخصية) التي قد تدفع الفرد لارتكاب الجريمة نتيجة لفشل آليات التوافق النفسي لديه.
- 4- **العوامل الاجتماعية:** تُعتبر من أوسع العوامل تأثيراً، وتشمل:
 - أ. **البيئة الأسرية:** مثل التفكك الأسري، وسوء المعاملة، ووجود نماذج إجرامية داخل الأسرة.
 - ب. **البيئة المدرسية:** كضعف التنظيم المدرسي، وممارسة العنف أو التمييز من قبل المدرسين.
 - ج. **رفقة السوء والصحة السيئة.**
 - د. **وسائل الإعلام:** خاصة المحتوى العنيف وغير المراقب الذي يُشجع على التقليد السلوكي المنحرف.
- 5- **العوامل الثقافية:** تتعلق بصراع القيم بين ثقافة المجتمع السائدة وثقافات فرعية قد تدعو للعنف أو الانحراف، أو ضعف التنشئة الاجتماعية السليمة.
- 6- **العوامل الدينية:** حيث يُمكن أن يؤدي ضعف الوازع الديني أو غياب القيم الروحية إلى عدم كبح الدوافع الإجرامية.

7- العوامل السياسية: مثل عدم الاستقرار السياسي، والاضطهاد، وغياب العدالة، مما يخلق بيئة خصبة للجريمة والعنف.

العلاقة ما بين البطالة والجريمة

ترتبط نظريات الجريمة المختلفة بين الجريمة والبطالة، إذ طور Becker (1968) نموذجاً للجريمة ينص على أن الفرد العاقل أكثر عرضة للإجرام من الفرد العامل، وذلك لأن الفرد العاقل لديه دخل أقل. وواصل Ehrlich (1973) هذا الموضوع وطور نموذجاً ينص على أن الأفراد من المتوقع أن يزيدوا منفعتهم عندما يكون لديهم أنشطة سوقية مختلفة للاختيار من بينها.

في نموذج Ehrlich، يُقرر الأفراد تخصيص وقتهم بين خيارين، يتمثل الخيار الأول بالقيام بنشاط عمل غير قانوني (أي ارتكاب جريمة)، بينما يتمثل الخيار الثاني في القيام بنشاط عمل قانوني، إذ يُمكن النظر إلى انتهاك القانون على أنه شيء قد يزيد الثروة النقدية أو الرفاهية الجسدية للجاني أو كليهما. ومع ذلك، فإن الجاني يُخاطر أيضاً بانخفاض الثروة النقدية أو الرفاهية الجسدية بسبب العقوبات كدفع الغرامات أو فقدان الدخل بسبب قضاء وقت في السجن أو وجود سجل جنائي. البديل عن ذلك، هو اختيار الأنشطة التي لا تنتهك القوانين (Ehrlich, 1973).

كما يُمكن للشخص أن يرتكب الجرائم ويكون لديه وظيفة؛ ومن الممكن أيضاً التبديل بين الخيارين، نظراً لأن الوقت محدود، فإن اختيار الفرد بين العمل وارتكاب الجرائم يتعلق بإيجاد التخصيص الأمثل للوقت (Lundqvist, 2018). وبالنظر إلى البطالة، فإن الأثر الجزئي لزيادة احتمالية البطالة على الدخول في أنشطة غير مشروعة هو إيجابي. وبالتالي، فإن زيادة احتمالية البطالة ستزيد من الحافز لارتكاب الجرائم.

وأوضحت دراسة (Penelope et al., 2025) أن البطالة تُعد أحد أكثر التحديات إلحاحاً في جنوب إفريقيا، حيث دفعت الناس إلى تحويل طاقتهم نحو الجريمة. وأشارت الدراسة إلى أن البطالة طويلة الأمد ترتبط بالإحباط والاعترا ب وانهي ا ر التماسك الاجتماعي، خاصة في المجتمعات الفقيرة. وهذا التوتر الاجتماعي يُعزز السلوك الإجرامي بشكل كبير، إذ يسعى الأفراد إلى ممارسة السلطة أو توليد النقود التي يحتاجونها بشدة من خلال هذه الأنشطة غير القانونية. وبسبب عدم وجود قنوات رسمية للتوظيف، يتم تجنيد هؤلاء الأفراد بسهولة من خلال الشبكات الإجرامية أو العصابات التي تقدم المال والهوية الاجتماعية مقابل الأنشطة غير القانونية.

كما أن البطالة، وفقاً لنظرية الحرمان الكامن (Latent Deprivation Theory)، تحرم العاطلين الشباب من تحقيق وظيفة أحلامهم والدخل الذي يرغبون فيه. وترتبط هذه النظرية بالنظرية النفسية، حيث تؤدي البطالة إلى الضيق والاكتئاب. وبعد المرور بمراحل التعافي من الاكتئاب، يسعى العاطل إلى إيجاد ما يشغل وقته لئلا يعود إلى حالة الاكتئاب، وفي هذه المرحلة يتخذ معظم العاطلين الشباب قرارات بارتكاب الجريمة لتأمين احتياجاتهم الأساسية. وهنا يأتي دور نموذج (Ehrlich Model) الذي طوره بيكر (Becker, 1968) والذي ينص على أن "الفرد العاطل عن العمل لديه فرص كبيرة لارتكاب الجريمة لأنه لا يملك ما يشغل وقته" (Penelope et al., 2025).

وأكدت دراسة (Murravat et al., 2025) نظرية الإجهاد من أجل تحليل أثر البطالة على ارتفاع معدل الجريمة في باكستان، والتي كشفت عن وجود علاقة إيجابية بين البطالة والجريمة، مما يدعم الافتراضات الأساسية لنظرية الإجهاد التي تقول إن الإجهاد الاقتصادي وعدم تلبية التوقعات المجتمعية يزيدان من احتمالية الانخراط في السلوك الإجرامي. وأكدت الدراسة أن البطالة المستدامة، خاصة بين الشباب، تولد حرماناً اقتصادياً وإحباطاً اجتماعياً وضغوطاً نفسية تدفع الأفراد إلى الانخراط في الأنشطة الإجرامية كوسيلة بديلة للبقاء.

نموذج الدراسة

تم صياغة نموذج الدراسة بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية كدراسة (Ajimotokin et al., 2015) ودراسة (فردى ورايس، 2017) ودراسة (Jawadi et al., 2021) من أجل بيان أثر البطالة على معدل الجريمة في الأردن للفترة 2006-2024. ويُمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو الآتي:

$$CR_t = f(UN_{t-1}, SSE_t, EG_t, POP_t, POV_t) \dots\dots (1)$$

ونظراً لوجود ارتباط وعلاقة ما بين معدل البطالة (UN) والكثافة السكانية (Population Density (POP)) ووجود ارتباط وعلاقة ما بين معدل الالتحاق للمرحلة الثانوية (SSE) والكثافة السكانية (Population Density (POP))، بالإضافة إلى وجود ارتباط وعلاقة ما بين معدل البطالة (UN) ومعدل الفقر (Poverty Rate (POV)) كما هو موضح في الجدول رقم (1)، تم حذف متغير الكثافة السكانية (POP) ومتغير معدل الفقر (POV) من نموذج الدراسة، وذلك من أجل التغلب على مشكلة الارتباط المتعدد ما بين متغيرات الدراسة المستقلة، ليصبح نموذج الدراسة

على النحو الآتي:

$$CR_t = f(UN_{t-1}, SSE_t, EG_t) \dots (2)$$

وبعد أخذ الصيغة الخطية لنموذج الدراسة، يُصبح الشكل العام للدراسة كالتالي:

$$CR_t = \alpha_0 + \alpha_1 UN_{t-1} + \alpha_2 SSE_t + \alpha_3 EG_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- **معدل الجريمة (Crime Rate (CR))**: ويُعبر عن عدد الجرائم المرتكبة المُبلَّغ عنها رسمياً للسلطات الأمنية (مديرية الأمن العام) خلال سنة معينة، مُعبَّراً عنه لكل 10,000 نسمة من إجمالي السكان. وتم استخدام إجمالي معدل الجريمة الذي يشمل جميع أنواع الجرائم (مثل الجنايات والجرح التي تقع على الإنسان، الجرائم المخلة بالنقطة العامة، الجرائم التي تقع على الأموال، الجرائم التي تقع على الإدارة العامة، الجرائم التي تُشكل خطراً على السلامة العامة، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة والجرائم الأخرى).
- **معدل البطالة (Unemployment Rate (UN))**: وتُشير إلى النسبة المئوية للأفراد (15 سنة فأكثر) الذين ليس لديهم عمل، ويبحثون بنشاط عن عمل ويستعدون للالتحاق به خلال فترة زمنية محددة (سنوية) من إجمالي قوة العمل (مجموع العاملين والعاطلين عن العمل) لنفس العام.
- **معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية (Secondary School Enrollment (SSE))**: هو إجمالي الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي بصرف النظر عن السن معبَّراً عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الثانوي.
- **النمو الاقتصادي (Economic Growth (EG))**: هو الزيادة النسبية السنوية في قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل اقتصاد دولة ما (الأردن) خلال فترة زمنية محددة (عادةً سنة)، ويقاس عملياً عبر النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي.

معامل الارتباط بيرسون

تم استخدام معامل الارتباط بيرسون للكشف عن وجود مشكلة الارتباط المتعدد ما بين المتغيرات المستقلة، والجدول رقم (1) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (1): معامل الارتباط بيرسون

	CR	UN	SSE	EG	POV	POP
CR	1.000					
UN	0.53-	1.000				
SSE	-0.51	0.57	1.000			
EG	0.60	-0.50	-0.37	1.000		
POV	0.86	0.89	-0.65	-0.57	1.000	
POP	-0.79	0.87	0.88	-0.64	0.56	1.000

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أشارت نتائج الجدول رقم (1) إلى وجود مشكلة ارتباط متعدد ما بين المتغيرات المستقلة، وذلك لأن الارتباط ما بين معدل البطالة (UN) والكثافة السكانية (POP) وما بين معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية (SSE) والكثافة السكانية (POP) أكبر من 0.70، بالإضافة إلى وجود مشكلة ارتباط متعدد ما بين معدل البطالة (UN) ومعدل الفقر (POV). وعليه، تم حذف متغير الكثافة السكانية (POP) ومعدل الفقر (POV) من نموذج الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار معامل الالتواء (Skewness) لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (2) نتائج ذلك.

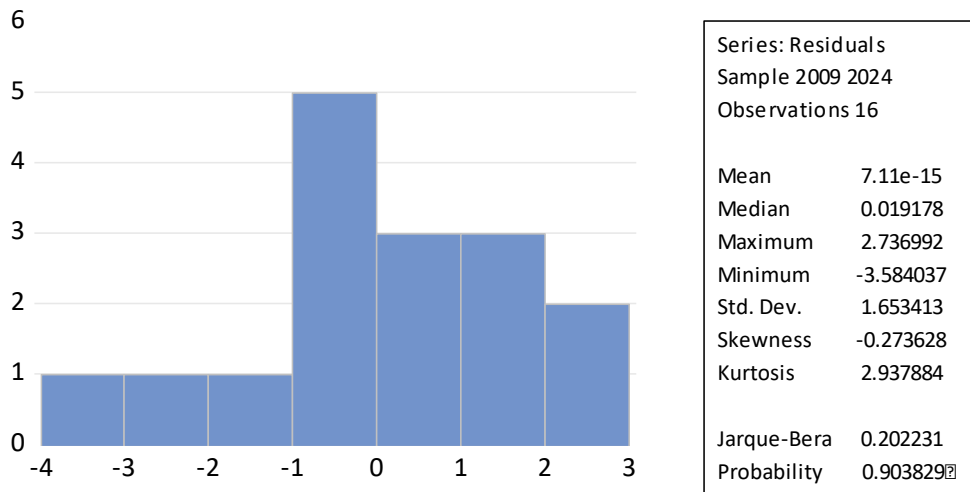
جدول رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي

Variable	Skewness
CR _t	1.271231
UN _{t-1}	0.676052
SSE _t	0.531065
EG _t	2.333394

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أشارت نتائج الجدول رقم (2) إلى أن جميع قيم معامل الالتواء لجميع متغيرات الدراسة كانت ما بين $\{-3,3\}$ حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل الالتواء (2.333394) وذلك لمتغير النمو الاقتصادي بينما بلغت أقل قيمة (0.531065) وذلك لمتغير معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية، وهذا يدل على أن جميع قيم متغيرات الدراسة خاضعة للتوزيع الطبيعي. كما تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ((Jarque-Bera Test (JB) للتأكد من أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً، إذ أظهرت النتائج في الشكل رقم (1) إمكانية قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في نموذج الدراسة المقدر، إذ بلغت قيمة (JB) (0.202231) بقيمة احتمالية (0.903829) وهي أكبر من (5%).

الشكل رقم (1): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية

تم استخدام اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller) واختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron) وذلك من أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية، واختبار الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة عند مستوى دلالة 5%، ويُبين الجدول رقم

(3) نتائج الاختبارين.

جدول رقم (3): اختبارات جذر الوحدة (ADF & PP)

Variable	Augmented Dickey – Fuller			Phillips Perron		
	t- Statistics	t- Critical at 5%	Level	t- Statistics	t- Critical at 5%	Level
CR _t	-1.50	-3.04	I(0)	-1.50	-3.04	I(0)
	-5.19	-3.05	I(1)	-5.28	-3.05	I(1)
UN _{t-1}	-2.72	-3.05	I(0)	-2.63	-3.05	I(0)
	-4.42	-3.08	I(1)	-6.57	-3.07	I(1)
SSE _t	-0.45	-3.04	I(0)	-0.26	-3.04	I(0)
	-4.44	-3.05	I(1)	-4.56	-3.05	I(1)
EG _t	-4.97	-3.04	I(0)	-2.77	-3.05	I(0)
	-	-	-	-11.4	-3.07	I(1)

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أشارت نتائج الجدول رقم (3) لاختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى I(0) ما عدا متغير النمو الاقتصادي، وقد أصبحت جميع هذه المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول I(1)، بينما أظهرت نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) إلى عدم سكون متغيرات الدراسة عند المستوى I(0) وسكون المتغيرات بعد أخذ الفرق الأول I(1). ومن هنا، يمكن القول بأنه تم قبول الفرضية البديلة التي تنص على سكون السلسلة الزمنية لجميع متغيرات الدراسة عند أخذ الفرق الأول عند مستوى دلالة 5%.

اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

تم استخدام الاختبار لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة لنموذج الدراسة المستخدم للتغلب على مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (4): تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	7601.194	20.28692	20.48006	20.29681
1	48.35722	754.3116	17.89081	18.85654	17.94026
2	29.01345*	146.4057*	15.74603*	17.48435*	15.83504*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أظهرت النتائج في الجدول رقم (4) بأن عدد فترات التباطؤ الزمني الملائمة لنموذج الدراسة هي فترتين زمنيتين وفق جميع المعايير.

اختبار التكامل المشترك

تم استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك نظراً لأن بعض متغيرات الدراسة ساكن عند المستوى (0) وبعضها ساكن عند أخذ الفرق الأول (1) وذلك من أجل اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%. ويبين الجدول رقم (5) نتائج ذلك.

جدول رقم (5): اختبار الحدود

Equation	F-Statistics	F – Critical at 5%		F – Critical at 1%		K=3 The Decision
		Lower Bounds	Upper Bounds	Lower Bounds	Upper Bounds	
$CR_t = f(UN_{t-1}, SSE_t, EG_t)$	36.56439	2.79	3.67	3.65	4.66	Co-integration

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أشارت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) في الجدول رقم (5) إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، إذ إن قيمة F-statistics أكبر من القيم العليا (1) للحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%. ومن هنا، تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي فإن هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

تقدير نموذج الدراسة

تم تقدير نموذج الدراسة في المدى الطويل والقصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، وهو نموذج انحدار يتضمن إبطاءات لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كمتغيرات تفسيرية، إذ يُتيح إمكانية الكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك، وتمتاز هذه الطريقة بإمكانية تقدير العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كلاً من المدى القصير والطويل معاً، وإمكانية استخدامه إذا كانت متغيرات الدراسة ساكنة عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ أو كليهما، بالإضافة إلى إزالة المشاكل ذات العلاقة بالارتباط الذاتي (Serial Correlation)، وبالتالي إمكانية الحصول على نتائج كفوة وغير متحيزة، وإمكانية تطبيقه على العينات صغيرة الحجم. ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج الدراسة

جدول رقم (6): تقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL

	Variables	Coefficient	Std. Error	t-statistics	Prob.
Short-run	D(CR(-1))	0.474799	0.065872	7.207927	0.0004
	D(CR(-2))	0.290091	0.058422	4.965457	0.0025
	D(SSE)	-5.399628	0.883438	-6.112063	0.0009
	D(EG)	0.038665	0.137499	0.281201	0.7880
	D(EG(-1))	-1.812168	0.132607	-13.66574	0.0000
	CointEq(-1)*	-1.333114	0.076371	-17.45575	0.0000
Long-run	UN _{t-1}	2.153400	0.294309	7.316795	0.0003
	SSE _t	-5.593262	0.953537	-5.865807	0.0011
	EG _t	2.347789	0.216855	10.82656	0.0000
	Intercept	491.6602	82.04665	5.992447	0.0010
R-squared		0.982787	Mean dependent var		44.61875
Adjusted R-squared		0.956967	S.D. dependent var		12.60228
S.E. of regression		2.614276	Akaike info criterion		5.029022
Sum squared resid		41.00664	Schwarz criterion		5.511890
Log likelihood		-30.23218	Hannan-Quinn criter.		5.053749
F-statistic		38.06300	Durbin-Watson stat		2.004089
(F-statistic) Prob.		0.000131			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

يُمكن كتابة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال المعادلة الآتية:

$$CR_t = 491.660 + 2.153 UN_{t-1} - 5.593 SSE_t + 2.348 EG_t$$

يُوضح الجدول رقم (6) بأن قيمة معامل التحديد (98.2787%)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتمثلة في (معدل البطالة للسنة الماضية، معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية والنمو الاقتصادي) تُفسر حوالي (98.2787%) من التغير في معدل الجريمة في الأردن، وأن (1.7213%) تعود لعوامل أخرى، وقد يعود سبب الارتفاع في قيمة معامل التحديد إلى أنه قد تكون المتغيرات المستقلة المختارة هي المحددات الرئيسية والجوهرية للجريمة في السياق الأردني، مما يجعل النموذج قادراً على تفسير معظم التباين، كما أن اختيار ثلاثة متغيرات فقط قد يكون مثالياً من حيث التوازن بين البساطة والقوة التفسيرية، خاصة إذا كانت هذه المتغيرات تعكس أبعاداً اقتصادية واجتماعية مترابطة، بالإضافة إلى أنه يتميز الأردن باستقرار نسبي في بعض العوامل المؤثرة بالجريمة (كالتوزيع العمري، الهيكل الأسري، التشريعات)، مما يجعل تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختارة واضحاً ومركزاً. وتُشير قيمة احتمالية F-statistics (0.0000) إلى جودة ومعنوية النموذج المقدر.

وأظهرت النتائج أن كل من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (معدل البطالة للسنة الماضية، معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية والنمو الاقتصادي) مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%. كما أشارت النتائج في الجدول رقم (6) إلى أن إشارة معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ سالبة في نموذج الدراسة، حيث بلغت (-1.333114) عند مستوى دلالة (0.0000)، مما يُشير إلى أن التوازن في المدى القصير لا يقترب من التوازن في المدى الطويل، وذلك لأن قيمة معامل $CointEq(-1)$ أقل من (-1).

اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ (Serial Correlation)

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ (Serial Correlation)، تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، إذ يقوم الاختبار باختبار الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، والجدول رقم (7) يبين نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (7): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.229898	Prob. F(2,4)	0.8044
Obs*R-squared	1.649567	Prob. Chi-Square (2)	0.4383

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أشارت النتائج في الجدول رقم (7) إلى خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ، حيث أن إحصائية F-statistics أكبر من 5%، وبلغت قيمة إحصاءة F بلغت (0.229898) عند احتمالية (0.8040)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ.

اختبار ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity Test)

للتأكد من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity Test)، تم استخدام اختبار Breusch–Pagan–Godfrey، إذ يقوم الاختبار باختبار الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ، والجدول رقم (8) يبين نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (8): اختبار مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ

Heteroscedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey			
F-statistic	0.254989	Prob. F(9,6)	0.9669
Obs*R-squared	4.426624	Prob. Chi-Square(9)	0.8812

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أشارت النتائج في الجدول رقم (8) إلى خلو نموذج الدراسة من مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ، حيث أن إحصائية F-statistics أكبر من 5%، وبلغت قيمة إحصاءة F بلغت (0.254989) عند احتمالية (0.9669)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ.

اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH)

يُبين الجدول رقم (9) أن قيمة إحصاءة F بلغت (1.822376) عند احتمالية (0.2072)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في نموذج الدراسة المقدر.

جدول رقم (9): اختبار ARCH

Heteroscedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.822376	Prob. F(2,11)	0.2072
Obs*R-squared	3.484287	Prob. Chi-Square(2)	0.1751

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي (Ramsey-RESET)

يُبين الجدول رقم (10) أن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (0.011240) عند مستوى دلالة (0.9197)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على صحة الشكل الدالي المستخدم في نموذج الدراسة.

جدول (10): اختبار (Ramsey-RESET)

Ramsey RESET Test			
Test	Value	Df	Probability
t-statistic	0.106018	5	0.9197
F-statistic	0.011240	(1, 5)	0.9197

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

اختبار الارتباط المتعدد Multicollinearity Test

تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) للكشف عن مشكلة الارتباط المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات التابعة عن طريق إجراء معادلة انحدار خطي بين كل متغير مستقل على اعتبار أنه متغير تابع والمتغيرات المستقلة الأخرى. ويوضح الجدول رقم (11) نتائج ذلك.

جدول رقم (11): اختبار معامل تضخم التباين

Variable	VIF
UN(-1)	4.858177
SSE	4.826352
EG	1.205389
VIF	58.09563

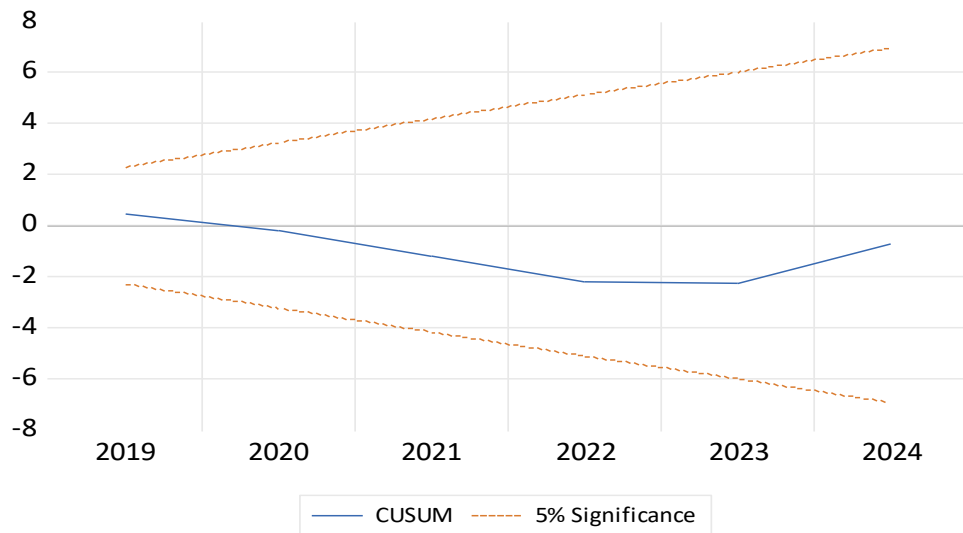
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أظهرت نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) في الجدول رقم (11) بأن قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10، وأن قيمة VIF للنموذج ككل والبالغ قيمتها (58.09563) أكبر من قيمة VIF لكل متغير مستقل، وبالتالي فإن نموذج الدراسة خالي من مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة.

اختبار كوزوم للاستقرارية

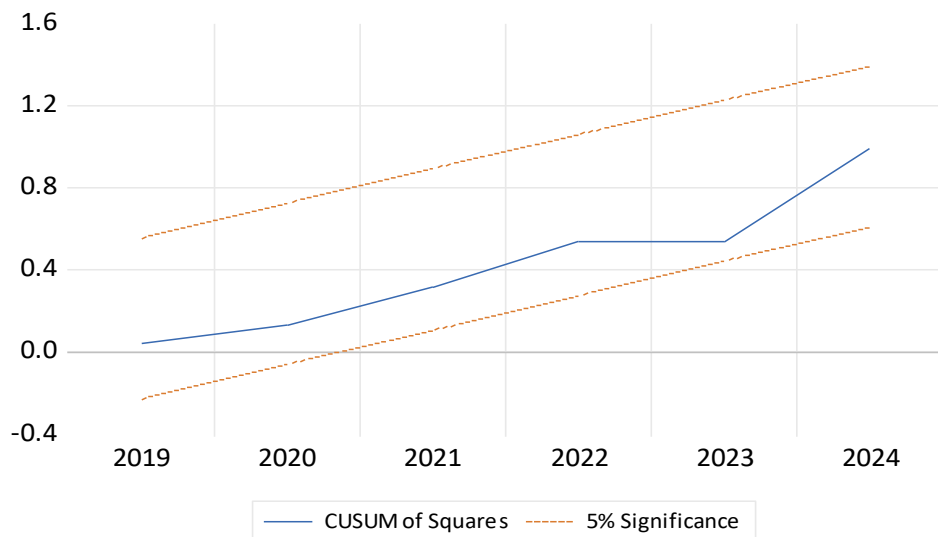
تم استخدام اختبار CUSUM Test & CUSUM of Squares Stability Test للتأكد بأن قيمة حد الخطأ تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والشكل رقم (2) و(3) يبين نتائج الاختبارين.

الشكل رقم (2): CUSUM Test



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

الشكل رقم (3): CUSUM of Squares Test



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية (E-views 12).

أظهرت النتائج في الشكل رقم (2) و(3) بأن قيمة حد الخطأ تقع ضمن الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي لا داعي لتقسيم الفترة الزمنية إلى فترات زمنية أقصر.

النتائج

1- أظهرت نتائج تقدير نموذج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل البطالة للسنة الماضية على معدل الجريمة في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ أن ارتفاع معدل البطالة للسنة الماضية بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة في الأردن بنسبة (2.153%) مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة ما بين معدل البطالة ومعدل الجريمة، وذلك يتوافق مع بعض النظريات الاقتصادية التي تقترح بأن الأفراد يلجأون للجريمة كخيار عقلاني عند ضعف الفرص الشرعية، إذ أن البطالة تقلل من تكلفة الفرصة البديلة للجريمة، فعدم وجود دخل قانوني يجعل العوائد المتوقعة من الجريمة جذابة نسبياً، كما تخلق البطالة ضغوطاً مالية ونفسية تدفع نحو السلوك الانحرافي، وذلك يعكس ضعف شبكات الأمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، وارتفاع نسبة الشباب بين العاطلين (الفئة الأكثر ميلاً للنشاط الإجرامي). كما أن المرونة العالية (2.15%) تعني أن البطالة في الأردن ليست مجرد حالة عابرة، بل تتميز ببطالة هيكلية بعدم تطابق مهارات الخريجين مع احتياجات سوق العمل، وبطالة احتكاكية طويلة لفترات بحث طويلة بسبب ضعف معلومات سوق العمل وبطالة متكررة من خلال الفصل وإعادة التعيين بشكل دوري، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار المزمّن. وتوافقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Ajimotokin et al., 2015) ودراسة (دلکش، 2021) ودراسة (Jawadi et al., 2021) وتعارض مع نتائج دراسة (فردي ورايس، 2017) التي توصلت إلى عدم وجود أثر لمعدل البطالة على معدل الجريمة.

2- وأظهرت نتائج تقدير نموذج الدراسة وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية على معدل الجريمة في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ أن ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة في الأردن بنسبة (5.593%) مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتوافق مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة ما بين معدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية ومعدل الجريمة، ويعود ذلك إلى

أن التعليم يزيد من القدرة على الكسب المستقبلي، ويرفع تكلفة الفرصة البديلة للجريمة (فالسجن يعني خسارة استثمار تعليمي أكبر)، كما أن المدارس تشغل الشباب في أنشطة مراقبة منظمة، تقلل وقت الفراغ غير الخاضع للإشراف (وهو عامل محفز للجريمة حسب نظرية الأنشطة الروتينية)، وذلك يُعزز دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية وغرس القيم، واكتساب مهارات تقلل الإحباط وترفع الطموحات المهنية الشرعية. وتعارضت النتائج مع نتائج دراسة (فردي ورايس، 2017) التي توصلت إلى عدم وجود أثر لمعدل الالتحاق بالمدارس للمرحلة الثانوية على معدل الجريمة.

3- كما أظهرت نتائج تقدير نموذج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي للنمو الاقتصادي على معدل الجريمة في الأردن عند مستوى دلالة 5%، إذ أن ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة (1%) يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة في الأردن بنسبة (2.348%) مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك يتعارض مع الفرضية الاقتصادية المتوقعة ما بين النمو الاقتصادي ومعدل الجريمة، ويعود ذلك إلى أن النمو الاقتصادي قد لا يكون شاملاً أو عادلاً، فيرافقه زيادة في عدم المساواة (حتى لو تحسنت المعدلات الكلية)، كما أن ارتفاع الدخل يخلق فرصاً جديدة للجرائم الاقتصادية (كالاحتيال والاختلاس) وجرائم الممتلكات (لزيادة قيمة المنقولات)، ومن الناحية الإحصائية، النمو الاقتصادي قد يرافقه تحسن في أنظمة الإبلاغ عن الجريمة وكفاءة الشرطة، مما يزيد الأرقام المسجلة وليس بالضرورة الجريمة الفعلية. ومن هنا، يبدو أن نوعية النمو وتوزيع منافعه في الأردن قد تكون المفتاح. إذا كان النمو غير مولد لفرص عمل كافية (فالبطالة مرتفعة التأثير)، غير شامل (يزيد التفاوت)، ولا يرافقه تحسن في جودة التعليم وربطه بسوق العمل، عندها تتضخم الآثار السلبية، حيث يخلق النمو ثروات تستهدف بالجريمة، دون أن يوفر فرصاً شرعية كافية للفئات المهمشة، ويصبح التعليم هو الوسيلة الوقائية الرئيسية في ظل هذه الفجوة. وتعارضت النتائج مع نتائج دراسة (فردي ورايس، 2017) التي توصلت إلى عدم وجود أثر للنمو الاقتصادي على معدل الجريمة.

التوصيات

1. العمل على إنشاء برنامج وطني طارئ للتوظيف المؤقت يستهدف خريجي الثانوية والجامعات العاطلين لأكثر من (6) أشهر، في مشاريع ذات منفعة عامة (تشجير، صيانة، بنية تحتية،

- دعم رقمي للمؤسسات الصغيرة)، مما يُخفض تكلفة الفرصة البديلة للجريمة فوراً، ويوفر دخلاً ومهارات، ويكسر فترة الفراغ الطويلة التي تزيد المخاطر.
2. بحث امكانية إلزام كل طالب في الصفين الحادي عشر والثاني عشر بتنفيذ مشروع تخرج تطبيقي مرتبط بمهارات تقنية أو حرفة أو خدمة مجتمعية، بالشراكة مع القطاع الخاص المحلي، مما يُعزز ارتباط التعليم بسوق العمل، ويبني مهارات عملية، ويرفع من قيمة الشهادة الثانوية، مما يزيد من "تكلفة الفرصة البديلة" للانحراف بشكل ملموس.
3. العمل على منح حوافز ضريبية وتسهيلات إضافية للمستثمرين الذين ينشئون مشاريع في المحافظات الأقل نمواً، أو يوظفون نسبة عالية من العمالة المحلية والإناث، أو يطبقون برامج تدريب وتأهيل، مما يعمل على معالجة مشكلة "النمو غير الشامل" ويوزع منافعه جغرافياً وديموغرافياً، مما يقلل الإحباط النسبي والتفاوت.
4. العمل على تبني نموذج متكامل يجمع بين وزارة العمل (خلق فرص مستهدفة)، وزارة التربية والتعليم (لتعزيز الدور الوقائي للمدرسة)، وزارة التخطيط والمالية (لضمان عدالة النمو) ووزارة الداخلية (لتركيز على الحماية والرقابة في المناطق والقطاعات الأكثر عرضة).
5. القيام بعمل دراسات مستقبلية تهدف إلى توضيح العوامل الأخرى المؤثرة على معدل الجريمة كمعدل وشدة الفقر وغيرهما من المتغيرات.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم، طلعت. (2009). الوسيط في علم الاقتصاد - البطالة والجريمة: دراسات في الاقتصاد الاجتماعي. دار الكتاب الحديث، القاهرة - مصر.
- أحمد، درديش وبوصبيعات، حياة. (2021). العوامل المسببة للجريمة والنظريات الاجتماعية المفسرة لها. سوسيولوجيا الجريمة للبحوث والدراسات العلمية في الظواهر الاجرامية، 2 (2): 20-39.
- داود، حسام. (2020). مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان - الأردن.
- دلکش، محمد. (2021). البطالة وأثرها على معدلات الجريمة في إقليم كردستان العراق. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، 10 (2): 76-85.

- سليمان، عبد الله. (1995). شرح قانون العقوبات الجزائري - القسم العام: الجزء الأول "الجريمة". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- فردي، حكيم ورايس، نجمة. (2017). أثر البطالة على تطور معدلات الجريمة: دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014. رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر.
- القريشي، مدحت. (2007). اقتصاديات العمل. ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- مصلح، خنساء. (2022). اتجاهات معدلات الجريمة في المجتمع الأردني في الفترة (2015-2020) وأثر جائحة كورونا على زيادة معدلاتها. *المجلة العربية للنشر العلمي*، (40): 58-87.
- Ajimotokin, S.; Haskins, A.; & Wade, Z. (2015). The Effects of Unemployment on Crime Rates in the U.S.
- Becker, G. (1968). Crime and Punishment: An Economic Approach. *Journal of Political Economy*, 76 (2): 169-217.
- Ehrlich, I. (1973). Participation in Illegitimate Activities: A Theoretical and Empirical Investigation. *The journal of political economy*, 81 (3): 521-565.
- Ghaffar, H. (2025). Unemployment and Its Relationship with Street Crimes. *Journal of Social Sciences Research & Policy*, 3 (3) :534-538.
- Jawadi, F.; Mallick, S.; Cheffou, A.; & Augustine, A. (2021). Does Higher Unemployment Leads to Greater Criminality? Revisiting the Debate over the Business Cycle. *Journal of Economic Behavior and Organization*, 182 (1): 448-471.
- Lundqvist, F. (2018). Unemployment and Crime.
- Penelope, N.; Sithuga, N.; & Mulaudzi. (2025). The Interrelationship between Unemployment and Crime Rates in South Africa: An Evaluation of Socioeconomic Factors and Policy Implications. *International Journal of Business Ecosystem and Strategy*, 7 (4): 357-364.